رابعا":- الآثار الاقتصادية للنفقات العامة: -

السياسة العامة للدولة هي التي تحدد سياسة الانفاق العام واتجاهاته بحيث أن هناك هدف تريد الدولة تحقيقه من الانفاق العام، وإلا تفشل الدولة في سياستها العامة إذا لم تتبع جدوى نفقاتها العامة. وللنفقات العامة آثار في الانتاج والاستهلاك والتوزيع والاستقرار الاقتصادي.

أ- أثر النفقات العامة على الانتاج القومي :- يمكن ان نتناولها من الجوانب الآتية :-

- **اذا انتهجت الدولة سياسة توسعية :-** إن زيادة النفقات العامة الحقيقية يعني أن الدولة تنتهج سياسة توسعية في الاقتصاد ويعني من ذلك تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (نشاطات انتاجية) مما يؤدي الى زيادة الطلب الفعلي الكلي وبالتالي يتحرك النشاط الاقتصادي فيزداد الطلب على جميع المواد الداخلة في العملة الانتاجية من عمالة ومواد انشائية وغيرها ، مما ينعكس ايجابا" على دخول أصحاب عناصر الانتاج وبدوره يزيد الطلب على السلع والخدمات، فالنفقات العامة إذا وجهت نحو المشاريع الانتاجية (دولة منتجة) فيكون تأثيرها كلآتي:-

نفقات عامة ↑⟵ الطلب الكلي ↑⟵ الانتاج القومي ↑⟵ الاستخدام↑

- **اذا قدمت الدولة اعانات الى المشاريع الانتاجية:-** في حالة تقديم النفقات كإعانات الى المشاريع الانتاجية العامة والخاصة بهدف انتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات عامة ، فهذه النفقات تعد نفقات إنتاجية كونها تساهم في زيادة الدخل القومي، لانها نفقات اقتصادية تحمي المنتجين من المنافسة الاجنبية وتخفض التكاليف لهم وبالتالي تشجع المنتج على الانتاج طالما يحقق ربح من نشاطه الانتاجي.
- **في حالة تقديم الدولة اعانات اجتماعية:-** النفقات الاجتماعية هي نفقات تحويلية بشكل نقدي أو مساعدات عينية وفي كلتا الحالتين تؤثر في الانتاج القومي.

في الحالة الاولى(التحويلات النقدية) تحويل جزء من القوة الشرائية لمصلحة الفئات محدودة الدخل، مثل اعانات البطالة والضمان الاجتماعي ويصعب تحديد أثر هذه الاعانة على الناتج القومي والسبب يتوقف على تصرف المستفيدين بالإعانة ولكن بسبب الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات فإن أثرها ينعكس على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاساسية ويجنب الدولة الهزات الناجمة عن البطالة من قبل العاطلين عن العمل اضافة الى تحسين المستوى المعاشي للمواطنين.

وفي حالة تقديم الدولة مساعدات عينية فإن من أبرز آثارها تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تعطيها الدولة أولوية وترى أنها تتلاءم مع أهدافها الاقتصادية وتحقيق النفع العام . (أي أن الدولة تكون بنفس الوقت مشتريه لبعض السلع) مما يؤدي الى تشجيع منتجي السلع والخدمات لتلبية طلبات الدولة.

١- **أثر النفقات العامة في الاستقرار الاقتصادي :-** يتعرض الاقتصاد القومي الى حالات من عدم التوازن أي حالة انكماش في الاقتصاد أو حالة تضخم في الاقتصاد أو حالة كساد تضخمي .

- **حالة التضخم** :- وتعني قصور العرض الكلي عن مواكبة الطلب الكلي ، أي هي الحالة التي يفوق فيها اجمالي الانفاق القومي (الاستهلاكي + الاستثماري + الحكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي) اجمالي الانتاج القومي. أو هو بعبارة مبسطة جدا" كمية كبيرة من النقود تطارد كمية قليلة من السلع وهذا يعني زيادة اجمالي الطلب على السلع والخدمات على اجمالي الانتاج مما يؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار بمعدلات تتزايد نسبتها كلما تزايد حجم الفجوة التضخمية . وهي مقدار الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- **حالة الانكماش** : - وتعني حالة معاكسة تماما" الى حالة التضخم إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي أي هي الحالة التي يقل فيها اجمالي الانفاق القومي عن اجمالي الانتاج القومي أو هو بعبارة مبسطة كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك الى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية وهي مقدار الزيادة في العرض الكلي عن الطلب الكلي كما هو واضح في الشكل الآتي:-

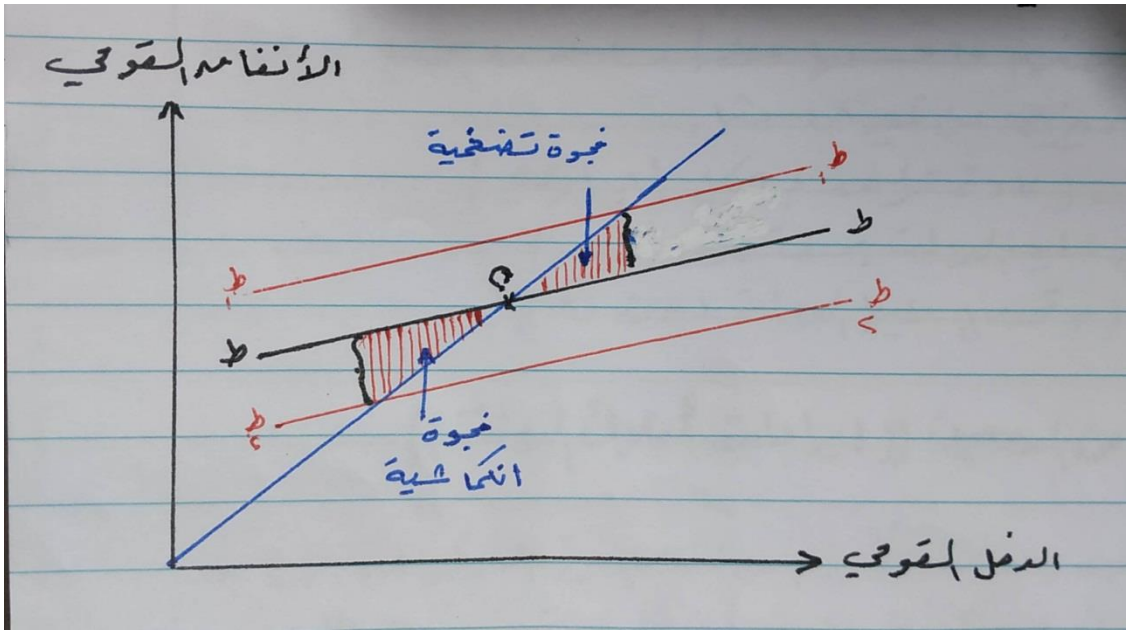

وامام هذه الحالة تتدخل الدولة باستخدام ادواتها المالية أي باستخدام ادوات السياسة المالية وهما السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية .

في الحالة الاولى ان اسباب التضخم هو ارتفاع في الطلب الكلي أي ان هناك قوة شرائية زائدة فلكي تعيد الدولة حالة التوازن والاستقرار عليها امتصاص تلك الزيادة تمهيدا" للتخلص من الفجوة التضخمية وذلك يتم بخفض الانفاق الحكومي الذي يمثل احد المكونات الرئيسية للإنفاق القومي وخاصة ما يتعلق بالمواد والسلع الكمالية والحد من الاسراف والتبذير في القطاع الحكومي مع الاخلال بأي شكل من الأشكال بالإنفاق الذي يهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية ، يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب ، مما يؤدي الى خفض الطلب الكلي وبالتالي يتراجع الطلب الى حالة التوازن في النقطة ن .

أما في حالة الانكماش وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي ، أي هناك ثمة حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي فالإجراءات المستخدمة من قبل الدولة هي زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي الى تحفيز وتشجيع الانفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الانتاج القومي فتختفي تدريجيا" الفجوة الانكماشية نتيجة لزيادة الطلب مما يؤدي بمنحنى الطلب الصعود الى حالة التوازن في النقطة ن .